

## تقديم استشارات للمساهمة في خدمة العملاء والمساهمين

## «رزق الدولية» وقعت اتفاقية تحالف مع «أدفايزر» للحلول العقارية

◆ الجيمان: اتبعت منهجاً حيوياً بخصوص العمل في العقار وأطقت عليه «التكامل والتكافل»

◆ رؤوس الأموال الفردية والشركات الخاصة العقارية هاجرت إلى الخارج

من فرص النمو في هذا القطاع ، وتحقق ما يرغب به أصحاب رؤوس الأموال ، مضيئاً أنها تعزز أيضاً الثقافة العقارية للمواطن متوسط الدخل ، وفتحت له فرصاً حقيقية في هذا المجال.

وتابع إن طلبات التأجير في مشروع سندان بلغت 80% من العمانيين ، مشيراً إلى أن العمانيين ودول الجوار ، متكلمين بهذا المشروع الضخم لاسيما بعد الأزمة الخليجية حيث دخلت الأموال القطرية إلى السوق العماني بشكل ملحوظ.

من جانبه قال نائب الرئيس بشركة «أدفايزر» للحلول العقارية أسامة الظفيري أن الشركة جديدة في السوق إلا أنها قديمة بخبراتها ، موضحاً أنه تم تأسيس الشركة لتوضيح بعض النقاط المهمة ، وتقديم حلول عقارية للمستهلك ، مشيراً إلى أن الجمهور يعتقد أن العقار آسان ، ولكن هذا هذا مفهوم غير صحيح لأن العقار يكون استثمارياً أو سكنياً يتقسم إلى نوعين ترفيهي ودائم ، أما الاستثماري فهو يدر دخلاً ، مضيئاً أنه من الخطأ أن يتحول إلى استثماري حتى وإن كان له عائد مالي مرتفع ، فهو مجرد فقاعة .

وأشار إلى أن مستوى السوق هو الذي قدم هذا المفهوم ، رغم أنه غير صحيح ولن يستمر ، متابِعاً أن مهمتها في «أدفايزر» التأكد من المشروع قبل الدخول في إجراءات البيع ، لأننا نريد أن نعطي منتجاً له قيمته .

## ◆ مشروع «سندان» التابع لشركة بساطنة عمان على رأس مشاريعنا الربحية



رزق الدولية العقارية تتحالف مع أدفايزر



خلال توقيع الاتفاقية

## ◆ طلبات التأجير في مشروع سندان بلغت 80% من العمانيين

## ◆ الظفيري: «أدفايزر» للحلول العقارية شركة جديدة في السوق إلا أنها قديمة بخبراتها

## ◆ الجمهور يعتقد أن العقار آسان ولكن هذا مفهوم غير صحيح

## ◆ مهمتنا في الشركة التأكد من المشروع قبل الدخول في إجراءات البيع لأننا نريد أن نعطي منتجاً له قيمته

المشاريع الربحية ، لافتاً إلى أن سياسة التكامل والتكافل تعزز

«سندان» التابع للشركة بساطنة عمان على رأس

بهدف تحقيق الربحية للعميل . وأكد الجيمان أن مشروع

القطاع العقاري والمشاريع التجارية ذات العوائد المرتفعة

لصاحب الاستثمار ، مشيراً إلى أن شركة رزق تعمل في

الحقيقية لرؤوس الأموال لتتنمو ، وتحقق منفعة فعلية

أعلن رئيس مجلس إدارة شركة رزق الدولية العقارية صلاح الجيمان أن الشركة وقعت اتفاقية تحالف مع شركة أدفايزر للحلول العقارية ، وذلك لتقديم استشارات عقارية للمساهمة في خدمة العملاء والمساهمين ، مؤكداً أن الهدف هو الاستثمار بالاستثمار ، والبحث عن نشاط آخر ، لاسيما أن العمل العقاري أصبح مفتوحاً للجميع ، ومهنة من لا مهنة له ، ولذا أطلقنا تحالف مع شركة استشارية للحلول العقارية لضمان الاستفادة وتوعية الجمهور في هذا الجانب .

وأضاف نحن في شركة رزق الدولية لدينا طموح في هذا القطاع الحيوي ، مشيراً إلى أن قطاع العقار في الكويت به الكثير من الشواك ، فهو طارد للاستثمار بسبب وجود بعض المشاريع الضعيفة ، والأخرى الوهمية ، لافتاً إلى أن رؤوس الأموال الفردية ، والشركات الخاصة العقارية هاجرت إلى الخارج ، رغم وجود الكثير من الشركات التي تسابقت في إقامة المعارض العقارية خلال الفترة الماضية ، وكذلك حاولت الدولة إيجاد حلول لهذه المشكلة عبر آلية قانونية .

وتابع : شخصياً اتبعت منهجاً حيوياً بخصوص العمل في العقار وأطلقت عليه «التكامل والتكافل» ، وذلك حتى تكون جميع مشاريعنا ذات جدوى عالية ، ويرى العميل أنه يحتاج إلى العقار ، وأردف بالقول أما التكافل فيأتي بتوفير الفرصة

## تضمنت النفط والمشروعات العملاقة وتوافر السيولة وخطة الإصلاح

## إسكان جلوبل: 5 عوامل رئيسية وراء عودة

## نشاط الاستثمار العقاري

◆ عفيفي: 2018 سيكون عاماً فارقاً في نمو الاستثمارات العقارية

◆ ترقية البورصة سوف تجذب رؤوس أموال جديدة تزيد من أهمية سوق العقارات

◆ استثمار المواطنين في العقارات خارج الكويت يضيف للاقتصاد الوطني قيمة مضافة



القطاع العقاري ينتعش بالكويت



أحمد عفيفي

القطاع العقاري قال عفيفي: أن الاستثمار العقاري في الكويت له تاريخ طويل ومسال بل رأس أولويات الاستثمار ، والدليل على ذلك أن الكويتيين صاحب أعلى استثماراً عقاري في تركيا على سبيل المثال على صعيد الدول الخليجية حسب بيانات هيئة الإحصاء التركية ، والثاني عربياً بعد العراق ، ويعكس ذلك التوجه توجهاً استثمارياً يؤمن بأهمية العقار وعوائده وما يرضه من أرباح تمثل قيمة مضافة للأفراد والشركات ومن ثم الاقتصاد الكويتي . ولا يقف الأمر عند هذا الحد فهناك بالكويت فجوة كبيرة بين الطلب والعرض ومع انتعاش السيولة يمكن للاستثمار العقاري أن يردم تلك الفجوة مع توافر السيولة ، وهو ما يخفض الأعباء الواقعة على الحكومة في توفير السكن المناسب ، وسوف يترجم ذلك من خلال تفعيل دور القطاع الخاص أو المشروعات عبر هيئة الشركة التي تسهم في ردم تلك الفجوة .

ويشير عفيفي إلى العامل الخامس المتمثل في وجود سعى دؤوب من قبل الوزارات والهيئات ذات الصلة وخصوصاً وزارة التجارة ومعها «المالية» في تحسين مركز الكويت في المؤشرات العالمية خصوصاً مؤشر سهولة الأعمال «Doing Business» ، وقد اتضح ذلك في عشرات الخطوات منها إزالة جميع التعقيدات والبيروقراطية في إطلاق الشركات ، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل الحكومة والتخصيص لشركات عمالية علاقة لفتح أفرع لها بالكويت . وقال عفيفي: تتضافر المؤشرات الخمسة سالفة الذكر لتضيف رُخماً للقطاع العقاري الذي فقد جانباً من بريقه على وقع تداعيات اقتصادية سابقة كان أبرزها تحول فائض الموازنة إلى عجز كبير يجرى تقليصه حالياً على وقع ارتفاع الإيرادات غير النفطية من جهة وكذلك الإيرادات غير النفطية حسبما تشير خطة الإصلاح الاقتصادي . وحول العوامل التي تخص

ضوء ذلك العامل المهم فإن السيولة التي تراجعت خلال الفترة الماضية مرشحة إلى الارتفاع بشكل كبير ، وسوف يمثل ترقية البورصة فرصة لجذب استثمارات خارجية . والمضي قدماً في تنفيذ خطة الإصلاح الاقتصادي وعلى رأسها خفض الانفاق المظهري ، تعود الموازنة الكويتية أو تقترب من حالة التوازن لينخفض العجز تدريجياً لاسيما بعد زيادة الإيرادات غير النفطية من خلال إعادة تسعير الخدمات الحكومية ولا شك أن خفض عجز الموازنة سوف يلعب دوراً مؤثراً في انعاش الاقتصاد الكلي وفي القلب منه القطاع العقاري .

المركبة الأساسية لمعدلات النمو المرتفعة في الربع الأخير من العام الجاري مقارنة بالفترة الماضية من العام الماضي ، وتابع هذه المؤشرات المهمة تتطلب توظيفها بما يمنح رؤوس الأموال فرصة استثمارية واعدة في المجال العقاري ، وحدد عفيفي العوامل الخمسة كالآتي: (1) النفط: شكل ارتفاع النفط عاملاً مهماً ومؤثراً في النشاط الاقتصادي ، بعد ما نجحت «أوبك» في تمديد خفض الإنتاج حتى مارس 2018 ، وهو ما انعكس على أسعار بيع خام التصدير الكويتي الذي يدور حول 50 دولاراً للبرميل مما عزز السيولة سواء في البورصة وقد عكست تداولات العقار في سبتمبر 2017 هذه النتيجة فزادت السيولة في العقارات بأكثر من 42% مقارنة بسبتمبر 2016 .

على وقع العديد من العوامل والمؤشرات الاقتصادية واصل القطاع العقاري انتعاشه في الكويت ليعود متصراً المشهد الاستثماري في البلاد ، وذكر تقرير متخصص أعدته «إسكان جلوبل» أن ارتفاع السيولة في سوق العقار كانت نتيجة حتمية لمعدلات النمو الكبيرة بعد فترة ركود تزامنت مع شهور الصيف وتراجع أسعار النفط وحسب بيانات إدارة التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل فقد قفزت السيولة في القطاع العقاري لتتجاوز قيمة التداولات مستوي 162 مليون دينار في سبتمبر 2017 وسط توقعات خبراء العقارات أن تلامس مستوى 200 مليون دينار خلال شهور الربع الأخير من العام الجاري ، وبالنظر إلى قيم التداولات في سبتمبر من العام الماضي نجد أن سبتمبر 2017 حقق ارتفاعاً بأكثر من 42% .

ويقول نائب رئيس مجلس إدارة شركة إسكان جلوبل أحمد عفيفي إن ثمة عوامل تضاهرت خلال الفترة الماضية وأسفرت عن انتعاش عقاري كبير مرشح لمزيد من النمو سواء على صعيد السيولة أو العودة مجدداً لوضع الاستثمار استثمار المواطنين في العقارات خارج الكويت تضيف للاقتصاد الوطني قيمة مضافة العقاري على رأس أولويات المستثمرين . وقال عفيفي هناك مؤشرات ترتبط بالاقتصاد الكلي وأخرى تخص العقار وكلاهما يشلان قوة دفع للاستثمار العقاري خلال الفترة المقبلة مهدياً للتصحيح 2018 علامة مميزة بارقامها ومعطياتها في سوق العقارات . وحدد عفيفي 5 مؤشرات مهمة رأي أنها مثلت

## «الاتئمان»: مشروع قانون الرهن العقاري لا يزال قيد الدراسة

وأضاف أن من المبكر الحديث عن قانون الرهن العقاري ونطاق شموله وحجم المستفيدين منه لأنه لا يزال قيد الدراسة إذ يتم بحث ارتباطه بجميع جوانب القضية الإسكانية واحتياجات المواطنين السكنية والأدوات والمصادر التمويلية التي تساهم في توفير الدعم المطلوب له وفقاً للأنظمة والقوانين المنظمة .

وذكر أن دراسة مشروع قانون الرهن العقاري تتم أيضاً بالتنسيق مع بنك الكويت المركزي مشيراً إلى أنه لن يكون خياراً وحيداً أو الزامياً للمواطنين .

قال المدير العام لبنك الائتمان الكويتي صلاح المصطفى السبتي إن إقرار قانون الرهن العقاري لم يدخل حيز التنفيذ إن الموضوع لا يزال قيد الدراسة بالتعاون بين البنك والمستشار المالي . وأوضح المصطفى في تصريح صحفي أن وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات رئيس مجلس إدارة بنك الائتمان ياسر أبل اطلع على موضوع الرهن العقاري من قبل المستشار العالمي ووجه بضرورة دراسته من مختلف جوانبه بما يساهم في معالجة القضية الإسكانية .

## الدار شريك إستراتيجي في مؤتمر الكويت الدولي للطرق والجسور والبنية التحتية

## الحوطي: حريصون على تطوير مستوى الكفاءات الوطنية

المحلية ويرتقي باليات تخطيط وتنفيذ المشاريع الكبرى في الكويت . لا سيما أن الكويت مقبلة على تنفيذ وطرح عدد كبير من مشاريع الطرق والجسور والبنية التحتية الكبرى والتي تحتاج إلى توفير كل الخبرات الممكنة من أجل تنفيذها وفق أفضل المعايير والممارسات الهندسية العالمية . وفي هذا السياق أكد جمال الحوطي ، الرئيس التنفيذي لشركة الدار للهندسة والإنشاءات ، على أهمية العلاقة الحيوية التي تربط الشركة باجهزة وزارة الأشغال الإدارية والفنية .



جمال الحوطي

الخبرات المحلية والدولية بما يخدم ويطور من مستوى الكفاءات

أعلنت شركة الدار للهندسة والإنشاءات عن مشاركتها في مؤتمر ومعرض الكويت الدولي للطرق والجسور والبنية التحتية الذي يعقد تحت إشراف وزارة الأشغال العامة وبحضور ورعاية معالي وزير الأشغال المهندس عبدالرحمن المطوع يوم الاثنين الموافق 22 أكتوبر وتستمر أعماله لمدة يومين . وذكرت شركة الدار في بيان لها أن مشاركتها في هذا الحدث الهام بصفة شريك استراتيجي تأتي انطلاقاً من قناعتها بأهمية مثل هذه المؤتمرات في تطوير البنية المعرفية وتلقي

## شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية.. قصة نجاح تتوجها 56 عاماً من الإنجازات

بمناسبة الذكرى السادسة والخمسون لتأسيس شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية عام 1961 ، أعرب مطلق يوسف الزايد - الرئيس التنفيذي ، عن فخره واعتزازه بتاريخ الشركة في مراحل تطوير المصانع والمخابز واستقطاب الكوادر البشرية ، مثنياً دور العملاء والمستهلكين في تعزيز تواجدها وإرساء قواعد نجاحها ، باعتبارهم شركاء فاعلين في مواصلة مسيرتها المتميزة ، حتى أصبحت اليوم من أهم الشركات الرائدة في مجال الصناعات الغذائية في دولة الكويت والشرق الأوسط . كما استرشد الرئيس التنفيذي في حديثه قائلاً: " عام جديد يضاف إلى سجل شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية الحافل بالإنجازات المتتالية التي مكنتها من تحقيق الأمن الغذائي لدولة الكويت عبر تقديم مختلف الاحتياجات الغذائية من خلال منتجات عالية الجودة كسبب ثقة ورضا العملاء والمستهلكين ، لتصبح علامتها التجارية من أهم العلامات الراسخة في الأذهان على مر الأجيال " .



مطلق يوسف الزايد